

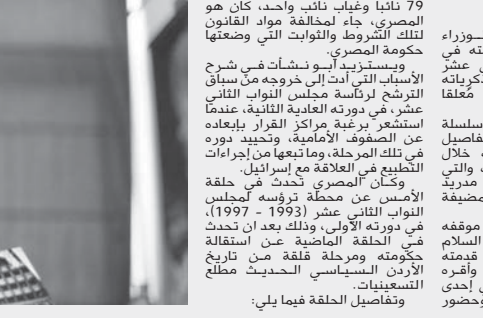
سياسي يتذكر...

(الحلقة الخامسة عشرة)

طاهر المصري: تحفظت على معاهدة وادي عربة لأنها لم تحقق ثوابتنا في الحل الشامل



يعتبر طاهر المصري والعميد العميد شومان في إحدى جلسات مجلس الأعيان



الرائد الملك الحسين والنورعمة والعميد العميد طاهر المصري وميقلته في إحدى العائلات

محمد الرواشة

mmhammad.rouasha@syria.gov

عماد - لم يغادر رئيس الوزراء الأسبق طاهر المصري مرحلته عشر عضوية مجلس النواب الثاني عشر بعد، وما يزال يقبل صفحات ذكرياته السياسية في ذلك المجلس، معلقاً على مواقف الحكومات فيه.

ويكشف المصري اليوم في سلسلة حلقات "سياسي يتذكر"، تفاصيل الثوابت التي أقرتها حكومته خلال إحدى جلسات مجلس الوزراء، والتي حددت شروط حضور مؤتمر مدريد للسلام، والطلب من الدول المضيفة دعم وفد المصري على موقعه.

يرفض لجانين لمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، الذي قيمته حكومة عبد السلام المجالي وأقره مجلس النواب الثاني عشر في إحدى جلساته بأغلبية 55 صوتاً وحضور

• تحمّلتنا في الحلقة السابقة، عن تحفظك على اتفاقية وادي عربة، وقد كان تحفظك متما بقرار مجلس الوزراء في عهد حكومتك وهو قرار حدد ثوابت الدولة في المفاوضات مع إسرائيل، إلا ما هي في تلك الوثيقة التي ورثت في قرار مجلس الوزراء في حكومتك وألّفت كاتباتها وطنية بمسار في مفاوضات مفترضة مع الإسرائيلييين؟

• قلت سابقاً بأننا خشنا في مجلس الوزراء ونفخنا وساعنا وطمنا وحادا في بعض الأحيان، لكنه كان يتسم بالمسؤولية والاحترام وقد كنا في ماراتون خلال جلسات مجلس الوزراء تلك الفترة، وكان هناك انقسام واضح في الموقف، لكن تلك الموقف كلها كانت مواقف وطنية، ولا يمكن الطعن بها، فالرفوض لمبدأ الذهاب لمديرة، حم مريضون على مصالمتنا الوطنية، والاقبالون بكرة حضور مؤتمر دولي معهود لمعاهدة سلام مع إسرائيل، ونهني الصراع مع العدو الإسرائيلي هم أيضا مريضون على مصالح الوطنية، لذلك اتسمت تلك النقاشات بكل مسؤولية.

إن سألتي عن ذلك القرار، الذي اتخذ في مجلس الوزراء في التاسع عشر من تشرين الأول (أكتوبر) عام 1991، فإنه هدف إلى حماية مصالح الأردن العليا، والدفاع عن أمته ومستقبل أبنائه، بعد إعلان إبعاد المسؤولية وأمانة الحكم، في مثل تلك الظروف المصرية، وقد صدر القرار بإيمان من أعضاء مجلس الوزراء، والذي خصّ ندية من بكرة أبناء الوطن ومثلون جرائدنا، وأولادنا، وحتى كبار القوم، السياسيون، وكان قراراً مشتركاً على المؤتمر، جاء التزاماً خطياً وطنياً، والوهي، وصاروا إننا لم نلجأ إلى مخططات خارجية الدولة من أجل سلام على دولنا، وسامل، وهذا ما يعزز مصداقية موقفاً من جهود السيد المجدد الوفاء، لأجل فلسطين والوطنية الفلسطينية.

قد التزم القرار بمشاركة القوى الأردنية الفلسطينية المشتركة، كشرطاً أن تفتح التفاوض عن تأييد الانسحاب الإسرائيلي الأراضي العربية الأخرى، المحذلة العام 1967، بما فيها القدس الشريف، توطئة لقرار مجلس الأمن رقم 242 وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

كما جاز في القرار أن يوافق على سحب تسمية عربوية للعراق، والوقوف على مثل جزر، ولا يحدّد عن الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا يعزّز عليها ما يتطوّر على مدار الزمن، والأرض المحتلة صلا بقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة.

وقد كان الهدف من جاء في قرار مجلس الوزراء أن نعني من تلك المشاركة في أي مفاوضات، التي يشاركها الشعب الفلسطيني، حتى تقويم المصري على التسوية الفلسطينية، وحل المسائل الأقليمية، والتفويض وفق قرارات الأمم المتحدة، والوقف القوي للاحتلال، لضمان تطبيق القرارات الشرعية الدولية، سيما القرار 242، الذي طالب أن تسود تلك المفاوضات التي جرت وتاريخها وتحقق الحل الشامل والسليم، تطبيق قرار 242 في كافة مراحل الحل، بما في ذلك المفاوضات على أساس المبادىء الطبيعية، والشؤون الإقليمية والاقتصادية.

وقد صدر مجلس الوزراء، ولا شك القرار كسابقة، عندما أعلن الأردن ذلك الموقف، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، بأن شرط حضور الوفد الأردني الفلسطيني، في المفاوضات، هو التوافق مع الموقف الفلسطيني، والتمسك بالثوابت ودعمها من أعضاء الدولة.

وقد انصفتنا اشقتك عن مسارك المشتركة، ونحيت وجهك إلى أسولو من دون علمك، وقد كنت يدين بقرار الأريان أن يخبث لمعاقبتك بين وبين إسرائيل، وبمسار فرصتك عن القرار الفلسطيني، وبالتالي لا تكون معارضتك للنواب بما انتخذه من قرار في زمن حكومتك بل "أسولو" وما أنتخبه حكومة المجلس من قانون للمعاهدة منقياً؟

أتأنيب أسولو أمثل الأردن - كما في بلدك عن أسلولي، وسألتك عن الفلسطينيين، لكن قبل بأن تتحمّلا لسيولتنا التاريخية تجاه القضية الفلسطينية مرتبط بموقف منظمة التحرير؟

أولسنا إننا نحن ذرنا من ضعف صمود منظمة التحرير في مواجهة استبدادات دولية وقانونية، وتعلق بمخوف الشعب الفلسطيني، وعارضنا تفردا على تمثيل الشعب الفلسطيني في مؤتمر الرباط العام 1974.

أنا أعتقد أنك الموقوف من المنظمة ليس لإجراءات خصيصاً، أو رغبة ما بنايتنا أو تقوّل في تمثيل الشعب الفلسطيني، لكن جدينا كان مؤثراً، مبرهنة الموقفين من المفاعل من الضفة الغربية والقدس العام 1967، في وجه الاحتلال، وأن هذه الضفة القانونية لا تتوفّر

سيفهم الممثلات أم أن النخب أنضموا كانوا لا يفيون ترحيباً؟

سألتك عن موقفك من التصرفات الفلسطينية، كانت عندي قناعة بأن مركز القرار، لم يبدع بفضل وجودي، في أي من المقاعد الفلسطينية، لولا أنني لم أكن معارضاً، وسأعزّز تفهمه تماماً، جازاً التعمية الحكومية، سدى، سواء عهد الرائد الحسين أو في مواقع رسمية أخرى، وأمام كل ذلك لم أكن أفضل أن انقلاب على شخصيتي، حفاظت على الهوية، وعارست شعباً سياسياً ناعماً، بعد كتابة المقال الصحفي، الذي يتضمن رفضاً جزئياً لمواقف رسمية في قضايا محددة.

أما عن قصة عدم رغبة النواب، برئسي رئيساً لمجلس النواب لدورة جديدة، فهذا ليس صحيحاً، واستطع القول بأن الموضوع كان مختلفاً تماماً، وأن ضغوطاً دولية كبيرة تدعم ترشيح الموقوف، ورغبة لثابت، وفي إطار مشروع، الذي نجحت به ليبيا، ودعم زملاء نواب إفضل، في تثبيت قوته، وأمامه قرار الرأي العام، والتأييد على استمرار أداء المجلس، الذي نشر من خلال المجلس الثاني عشر.

وهذا كان موقفي في جميع المواقع التي اشغلتها، فقد فلتع، كان أي مواقف في الحكومات التي شاركت فيها، وعارضت من داخل مجلس الوزراء، بعض قرارات الحكومة، ولم نفسي في حالة المعارضة، لذلك كنت أعتبره، وكل أمر، أتحدث بالي، وذلك كنت متفانياً جداً، في العمل الوطني، من جهة، وبين تحملي لأجزاء من المسؤولية الوطنية في المواقع التي كنت فيها من الجهة الأخرى.

لذلك، بقيت على مقاعد مجلس النواب، إمراس دوري التشريعي والرقابي للمعاهد، ولم أوافق لتمامة الحكومة أو رئيسها، أو وزراء فيها، وإذا اردت أن تسجل على أي موقف معارض فقد عارضت بعض مواقف الحكومات، التي مرت على

وأوضحا في دعم ترشيح، وقترح آلية لتسيب التزم الجميع في التصويت معي، وكانت تلك الآلية هي أن نوجه إشارة محددة، في أروق الجمعية الوطنية التي رخصتني، وكان مقترحه السياسي، واستقرار أداء السلطات الدستورية، والبرلمان، أو التأييد سياسياً في المزاج العام.

• إننا لعالم لم نترشح لرئاسة مجلس النواب في الدورة الثانية، هل استبقرت، بضع فرصتك في الخراج، بعد تحكك بالمع الحكومي الذي

عزّفت عن الترشح مجدداً لرئاسة "النواب" لثقاتي بأن مزاج مركز القرار لم يعد يفضل وجودي بالمقاعد الامامية

مساءة كافية لمسؤوليه في الحل التصرف وإدارة الأمور، وقد احكم القانون وصدية مستوية، ممنوع العبت في تمهيتها.

تفعلنا عن ذلك للتعاد فيه، ولا مجال لتغيير كماله على استعداد من الاضواء، واعتقد على دراسة الامتياز الوطني لممثل الدولة، معرفتي وإطلاعي على تفاصيل التحديات الداخلية والإقليمية، التي تعيشها المملكة، فقد خدمت في موقع المسؤولية في ظروف صعبة، وعرفت معنى الصعوبات التي واجهها السيد رحمه الله، وأوزمة الدولة الأخرى.

ولم يكن سهلاً على أن أتخذ عن طبايعي في توضع موقفي الوطني أمام أصحاب القرار، وليس أمام الشارع، الذي قد تأخذ الاستفسارات التي أوصى أخاه إظهار روح الفتحة والتفهم، عندي سياسياً، أن تعرف حقيقة مجتمعنا، وإن تكون صريحين مع انفسنا، فواقعنا مختلف، وثقوبتنا مختلفة، لذلك على معارضتنا أن نكون مختلفين، وأسلوب دعماً للامتنان السياسي واستقرار الحكم مختلفة أيضاً.

أنا استحققت احتراماً واحتراماً من الشعب السياسي، وترقباً من مراكز القرار، وهو بالضرورة موقف وطني مسؤول، لكن إذا عارضت قراراً ما، أو سياسة النواب، لا أسلمت على استمرار أداء المجلس، فإن كل قطعاً يجب التعامل معه من باب الصراحة والخشاعة في المساس بيوثنا وشعبنا، وذلك يجب أن تكون صريحاً في جميع المواقف، والحدود، حتى لو كان ذلك على حساب المصالحات، من الشعب السياسي، أو ترقباً من مراكز القرار.

لا أريد أن أجعل الأمر شخصياً، لكن في الأردن أنت معارض قطع، عندما تتكلم وجهة في هذا السياق، ولشخصي كان في هذا المعنى، النبيل التصمي بمسؤولية لحماية مجلس النواب والدفاع عن دوره الذي لعبه منذ بدء مسير التحول الديمقراطي العام 1989.

وبين من حضر ذلك الاجتماع عديدهم من النور، وقد كان موقفه واضحاً من موقف المجالي، ووضوحاً في دعم ترشيح، وقترح آلية لتسيب التزم الجميع في التصويت معي، وكانت تلك الآلية هي أن نوجه إشارة محددة، في أروق الجمعية الوطنية التي رخصتني، وكان مقترحه السياسي، واستقرار أداء السلطات الدستورية، والبرلمان، أو التأييد سياسياً في المزاج العام.

• هل تعتقد أن مجلس النواب الذي تم انتخابه في الانتخابات، كان له دور في تعزيز الديمقراطية، أو كان مجرد أداة بيد القوى السياسية؟

• هل تعتقد أن مجلس النواب الذي تم انتخابه في الانتخابات، كان له دور في تعزيز الديمقراطية، أو كان مجرد أداة بيد القوى السياسية؟

مساءة كافية لمسؤوليه في الحل التصرف وإدارة الأمور، وقد احكم القانون وصدية مستوية، ممنوع العبت في تمهيتها.

تفعلنا عن ذلك للتعاد فيه، ولا مجال لتغيير كماله على استعداد من الاضواء، واعتقد على دراسة الامتياز الوطني لممثل الدولة، معرفتي وإطلاعي على تفاصيل التحديات الداخلية والإقليمية، التي تعيشها المملكة، فقد خدمت في موقع المسؤولية في ظروف صعبة، وعرفت معنى الصعوبات التي واجهها السيد رحمه الله، وأوزمة الدولة الأخرى.

ولم يكن سهلاً على أن أتخذ عن طبايعي في توضع موقفي الوطني أمام أصحاب القرار، وليس أمام الشارع، الذي قد تأخذ الاستفسارات التي أوصى أخاه إظهار روح الفتحة والتفهم، عندي سياسياً، أن تعرف حقيقة مجتمعنا، وإن تكون صريحين مع انفسنا، فواقعنا مختلف، وثقوبتنا مختلفة، لذلك على معارضتنا أن نكون مختلفين، وأسلوب دعماً للامتنان السياسي واستقرار الحكم مختلفة أيضاً.

أنا استحققت احتراماً واحتراماً من الشعب السياسي، وترقباً من مراكز القرار، وهو بالضرورة موقف وطني مسؤول، لكن إذا عارضت قراراً ما، أو سياسة النواب، لا أسلمت على استمرار أداء المجلس، فإن كل قطعاً يجب التعامل معه من باب الصراحة والخشاعة في المساس بيوثنا وشعبنا، وذلك يجب أن تكون صريحاً في جميع المواقف، والحدود، حتى لو كان ذلك على حساب المصالحات، من الشعب السياسي، أو ترقباً من مراكز القرار.

لا أريد أن أجعل الأمر شخصياً، لكن في الأردن أنت معارض قطع، عندما تتكلم وجهة في هذا السياق، ولشخصي كان في هذا المعنى، النبيل التصمي بمسؤولية لحماية مجلس النواب والدفاع عن دوره الذي لعبه منذ بدء مسير التحول الديمقراطي العام 1989.

وبين من حضر ذلك الاجتماع عديدهم من النور، وقد كان موقفه واضحاً من موقف المجالي، ووضوحاً في دعم ترشيح، وقترح آلية لتسيب التزم الجميع في التصويت معي، وكانت تلك الآلية هي أن نوجه إشارة محددة، في أروق الجمعية الوطنية التي رخصتني، وكان مقترحه السياسي، واستقرار أداء السلطات الدستورية، والبرلمان، أو التأييد سياسياً في المزاج العام.

• هل تعتقد أن مجلس النواب الذي تم انتخابه في الانتخابات، كان له دور في تعزيز الديمقراطية، أو كان مجرد أداة بيد القوى السياسية؟

• هل تعتقد أن مجلس النواب الذي تم انتخابه في الانتخابات، كان له دور في تعزيز الديمقراطية، أو كان مجرد أداة بيد القوى السياسية؟

مساءة كافية لمسؤوليه في الحل التصرف وإدارة الأمور، وقد احكم القانون وصدية مستوية، ممنوع العبت في تمهيتها.

تفعلنا عن ذلك للتعاد فيه، ولا مجال لتغيير كماله على استعداد من الاضواء، واعتقد على دراسة الامتياز الوطني لممثل الدولة، معرفتي وإطلاعي على تفاصيل التحديات الداخلية والإقليمية، التي تعيشها المملكة، فقد خدمت في موقع المسؤولية في ظروف صعبة، وعرفت معنى الصعوبات التي واجهها السيد رحمه الله، وأوزمة الدولة الأخرى.

ولم يكن سهلاً على أن أتخذ عن طبايعي في توضع موقفي الوطني أمام أصحاب القرار، وليس أمام الشارع، الذي قد تأخذ الاستفسارات التي أوصى أخاه إظهار روح الفتحة والتفهم، عندي سياسياً، أن تعرف حقيقة مجتمعنا، وإن تكون صريحين مع انفسنا، فواقعنا مختلف، وثقوبتنا مختلفة، لذلك على معارضتنا أن نكون مختلفين، وأسلوب دعماً للامتنان السياسي واستقرار الحكم مختلفة أيضاً.

أنا استحققت احتراماً واحتراماً من الشعب السياسي، وترقباً من مراكز القرار، وهو بالضرورة موقف وطني مسؤول، لكن إذا عارضت قراراً ما، أو سياسة النواب، لا أسلمت على استمرار أداء المجلس، فإن كل قطعاً يجب التعامل معه من باب الصراحة والخشاعة في المساس بيوثنا وشعبنا، وذلك يجب أن تكون صريحاً في جميع المواقف، والحدود، حتى لو كان ذلك على حساب المصالحات، من الشعب السياسي، أو ترقباً من مراكز القرار.

لا أريد أن أجعل الأمر شخصياً، لكن في الأردن أنت معارض قطع، عندما تتكلم وجهة في هذا السياق، ولشخصي كان في هذا المعنى، النبيل التصمي بمسؤولية لحماية مجلس النواب والدفاع عن دوره الذي لعبه منذ بدء مسير التحول الديمقراطي العام 1989.

وبين من حضر ذلك الاجتماع عديدهم من النور، وقد كان موقفه واضحاً من موقف المجالي، ووضوحاً في دعم ترشيح، وقترح آلية لتسيب التزم الجميع في التصويت معي، وكانت تلك الآلية هي أن نوجه إشارة محددة، في أروق الجمعية الوطنية التي رخصتني، وكان مقترحه السياسي، واستقرار أداء السلطات الدستورية، والبرلمان، أو التأييد سياسياً في المزاج العام.

• هل تعتقد أن مجلس النواب الذي تم انتخابه في الانتخابات، كان له دور في تعزيز الديمقراطية، أو كان مجرد أداة بيد القوى السياسية؟

• هل تعتقد أن مجلس النواب الذي تم انتخابه في الانتخابات، كان له دور في تعزيز الديمقراطية، أو كان مجرد أداة بيد القوى السياسية؟

مساءة كافية لمسؤوليه في الحل التصرف وإدارة الأمور، وقد احكم القانون وصدية مستوية، ممنوع العبت في تمهيتها.

تفعلنا عن ذلك للتعاد فيه، ولا مجال لتغيير كماله على استعداد من الاضواء، واعتقد على دراسة الامتياز الوطني لممثل الدولة، معرفتي وإطلاعي على تفاصيل التحديات الداخلية والإقليمية، التي تعيشها المملكة، فقد خدمت في موقع المسؤولية في ظروف صعبة، وعرفت معنى الصعوبات التي واجهها السيد رحمه الله، وأوزمة الدولة الأخرى.

مساءة كافية لمسؤوليه في الحل التصرف وإدارة الأمور، وقد احكم القانون وصدية مستوية، ممنوع العبت في تمهيتها.

تفعلنا عن ذلك للتعاد فيه، ولا مجال لتغيير كماله على استعداد من الاضواء، واعتقد على دراسة الامتياز الوطني لممثل الدولة، معرفتي وإطلاعي على تفاصيل التحديات الداخلية والإقليمية، التي تعيشها المملكة، فقد خدمت في موقع المسؤولية في ظروف صعبة، وعرفت معنى الصعوبات التي واجهها السيد رحمه الله، وأوزمة الدولة الأخرى.

مساءة كافية لمسؤوليه في الحل التصرف وإدارة الأمور، وقد احكم القانون وصدية مستوية، ممنوع العبت في تمهيتها.

تفعلنا عن ذلك للتعاد فيه، ولا مجال لتغيير كماله على استعداد من الاضواء، واعتقد على دراسة الامتياز الوطني لممثل الدولة، معرفتي وإطلاعي على تفاصيل التحديات الداخلية والإقليمية، التي تعيشها المملكة، فقد خدمت في موقع المسؤولية في ظروف صعبة، وعرفت معنى الصعوبات التي واجهها السيد رحمه الله، وأوزمة الدولة الأخرى.